



إعداد/ د.محمد حسين سعيد حلوب  
استاذ المالية والتداول النقدي المساعد  
رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي اليمني  
ورقة عمل بعنوان:  
"الاجراءات المالية والنقدية  
اللازمة لزيادة الموارد العامه  
وتحقيق استقرار سعر الصرف واسعار السلع"  
قدمت لورشة عمل نقاشية بعنوان الاثار المتوقعة  
لرفع سعر الدولار الجمركي وإجراءات مقترحة لزيادة  
الموارد المالية.

فبراير 2023

اولا: تمهيد لابد منه :

ان ( فشل الدولة ) في اليمن قد خلق مزيج معقد للغاية من المشاكل والصعوبات المتداخلة بشده. لذلك فان مناقشة موضوع الاجراءات المالية والنقدية اللازمه لزيادة الموارد العامه وتحقيق استقرار سعر الصرف واسعار السلع دون استعرض ( مسيرة التغيير ) التي تنفذ في اليمن سيؤدي الى خلاصات ومقترحات غير قابله للتطبيق.

لذلك لابد من وضع موضوع هذه الورقه في اطار المسار العام للتغيير الشامل الذي يتم من خلاله معالجة المشكله الرئيسية المتمثلة ب ( فشل الدولة ) في اليمن. وهو الامر الذي يتطلب الاشاره الى النقاط التاليه :--

1-- ان التجارب السياسية والاقتصادية ( محليةشء الصنع )، التي تم تنفيذها في اليمن خلال المئة عام المنصرمة قد فشلت جميعا. ودفع المجتمع اليمني ثمنا باهضا لذلك يتمثل في؛ 5 ثورات شعبية؛ و 5 حروب اهليه؛ و 7 انقلابات، و 5 حروب نظامية. تمخض عنها مئات آلاف القتلي والجرحى، وملايين المشردين والنازحين، وانتشار الفوضى، والإرهاب، والفقير، والجوع، والبطالة، والظلم، والتخلف، والبلطجة. لذلك فان من ( الخطأ الفادح ) ان يتم تكرار تجارب سياسية او اقتصادية، جديدة ( محلية الصنع ) في المستقبل.

2-- ان ( فشل الدولة ) في اليمن خلال المئة عام المنصرمة، قد تكرر ( 5 مرات ) لكن ( الفشل الاخير للدولة )، -- الفشل الذي نعيشه الان -- كان هو الاشد تاثيرا، والاشمل خطرا، والاكثر كلفه، والاطول فترة. حيث لم يقتصر تاثيره على المجتمع اليمني، وجيرانه فحسب. بل امتد خطره الى زعزعة السلم والامن العالميين. الامر الذي دفع ( المجتمع الدولي )، الى التدخل المباشر بالطرق الدبلوماسية والسياسية في البداية، ثم ( بكافة الوسائل الممكنة ) -- بما فيها ( الوسائل العسكرية والاقتصادية )-- لاحقا. وقد تم ذلك التدخل بقرارات امميه صادرة عن مجلس الامن الدولي، تحت الفصل السابع، من ميثاق الامم المتحدة. وباجماع دولي نادر الحدوث.

3-- ان كل الدلائل تشير الى ان اليمن يخضع لعملية سياسية-- اقتصادية-- اجتماعية شاملة ( لاعادة الهندسة ). وذلك تحت اشراف دولي مباشر، بهدف درء مخاطر ( فشل الدولة ) الاخير، على المجتمع اليمني، وجيرانه، وعلى السلم والامن العالميين.

4-- ان اهم اهداف عملية ( اعادة الهندسة ) في اليمن. تتمثل في التالي:--

أ -- تفكيك الادوات المركزية للاستبداد، وتجريدها من سلاحها الثقيل، وتخفيض مستوى خطرها على المجتمع اليمني، وعلى جيرانه، وعلى السلم والامن العالميين، الى ادنى حد ممكن.

ب -- اجتثاث تنظيمي ( القاعده وداعش ) من اليمن. وابعاد حاضنتهما الحزبية عن السلطة. واضعاف حاضنتهما الشعبية.

ج -- فرز القوى السياسية الفاعلة، على الساحة اليمنية. والسماح لكل منها بادارة الحكم في تلك المناطق التي تمتلك فيها حاضنة شعبية كبيرة.

د -- الضغط على القوى السياسية، ( بكافة الوسائل )، لتخفيض ( سقوف ) طموحاتها وتقديم التنازلات، بما يسمح لها بالجلوس على طاولة المفاوضات للاتفاق على ( بناء دولة ) لا تشكل خطرا على اي من فئات المجتمع اليمني، ولا على جيرانه، ولا على السلم والامن العالميين.

ها-- الضغط على حكومتي صنعاء وعدن، لمكافحة الفساد، واصلاح الاقتصاد، بما يتوافق واقتصاد السوق، بما يسمح بالاندماج الايجابي لليمن ضمن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

وبكل اسف فان نسبه الانجاز في تحقيق الهدف الاخير -- حتى الان -- ( متدنية للغاية)، وتقع مسؤولية التقصير في ذلك، على عاتق ( الحكومة الشرعية ) لتكؤها في تفعيل آليات مكافحة الفساد. وتخلفها عن معالجة مشكلات الخدمة العامه، وتصحيح اسعار الخدمات الاقتصادية الحكوميه.

ومن الجدير بالاشاره اليه هو ان ( حكومة الحوثى ) قد تجاوزت ( الحكومة الشرعية )، في اصلاح عدد من الجوانب الاقتصادية والادارية. وتمكنت من انجاز عدد من الاصلاحات المهمة في مجالات ( مكافحة الفساد، ومعالجة مشكلات الخدمة العامه، وتصحيح الاختلالات السعرية للخدمات الاقتصادية الحكوميه).

ولكنها -- اي حكومة الحوثى --، لا تزال متخلفة عن ( الحكومه الشرعية )، في مجالات اخرى. واهمها تخفيف عبء ( الدين العام )، وتوفير ( السيولة النقدية )، وتخفيف القيود ( على القطاع الخاص ).

5-- ان تخفيض تكاليف عملية ( اعادة الهندسة )، وتقليص الفترة الزمنية اللازمه لانجازها يمكن ان يتحققا فيما لو تم تسريع وتيرة معالجة الاختلالات الاقتصادية من قبل حكومتي ( صنعاء، وعدن ).

وكذا الاتفاق على صيغه ( تقاسم الثروة ) وفقا للتجربة العربية الناجحه المتمثلة في تجربة دولة الامارات العربية المتحده.

6-- اليوم، وبعد 8 سنوات حرب، فان شواهد الواقع، تؤكد ان نظام ادارة ( الدولة المركزية ) قد فشل وتفكك وانتهى، والاصرار على اعادة تطبيقه عبث وضياح للوقت، والجهد. ( فإستعادة الدولة ) ( بمركزية صنعاء)، او ( بمركزية عدن ) اصبح شبه مستحيل.

لذلك يجب ( الانتقال ) من نظام ( الادارة المركزية ) الى نظام ( الادارة اللامركزية ). ومن نظام ( الماليه المركزية ) الى نظام ( المالية اللامركزية ). ومن النظام ( النقدي لادارة مركزيه )، الى نظام ( نقدي لادارة لا مركزيه ).

وحتى يتم ضمان عدم فشل عملية ( اعادة الهندسة )، وتخفيض تكاليف ( عملية الانتقال )، وتقليص فترة انجازها، فان اليمن بحاجة ماسه الى ( مشروع تحديث وتطوير )، مدروس علميا، يطبق احدث تكنولوجيا التطوير في العالم، و يقتبس الخبرات المتراكمة من كافة التجارب الدولية الناجحة. يتم تنفيذه باشراف دولي مباشر.

ثانيا: ان ( مشروع التحديث والتطوير ) يجب ان يشمل على ثلثه اجزاء رئيسه -- على الاقل--، تتمثل في التالي :-

1-- ( اعادة هندسة ) النظام الاداري لليمن وفقا لنظام الشركات، بما يحقق اللامركزية الادارية، والكفاءة، والشفافية والمساءلة والمحاسبة. ولن يتحقق ذلك الا من خلال التعاقد مع شركة استشارات مهنية عالمية متخصصه في هذا المجال.

2-- ( اعادة هندسة ) النظام المالي لليمن وفقا لنظام الشركات، بما يحقق، اللامركزية المالية، والجدوى الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، ولن يتحقق ذلك الا من خلال التعاقد مع شركة استشارات مهنيه عالمية متخصصه في هذا المجال.

3-- ( اعادة هندسة ) النظام النقدي لليمن، وفقا لنظام الشركات، بما يضمن تحقيق الاستقرار النقدي، والنمو الاقتصادي لادارة لامركزية ومالية لا مركزية. ولن يتحقق ذلك الا من خلال التعاقد مع شركة استشارات مهنية عالمية متخصصة في هذا المجال.

ثالثا: من اجل تهيئة الظروف لتطبيق ( مشروع التحديث والتطوير )، وتشجيع الاطراف السياسية

المتصارعة على تنفيذه، فان من الضروري وضع ( آليه تهدهه ) اقتصادية, تشمل على التالي :-

1-- منح الحكومة اليمنية ( قرض ميسر ) بمبلغ ( 1.240 مليار دولار سنويا )، لفترة خمس سنوات. يسلم للبنك المركزي اليمني، ليستخدم كضمان لاستقرار سعر صرف عمله المحليه، ولدفع الاجور والمرتبات لموظفي الخدمه العامه، وفقا لكشوفات عام 2014م.

2-- منح الحكومة اليمنية ( قرض ميسر ) بمبلغ ( 1 مليار دولار سنويا )، لفترة خمس سنوات. يسلم للبنك المركزي اليمني، ويستخدم لضمان استقرار سعر صرف عمله المحليه، ولدفع مستحقات الدين العام الداخلي.

3-- حصول الحكومة اليمنية على ( هبه سنويه ) بمبلغ ( 2 مليار دولار )، لمدة عشر سنوات، وذلك

لاستخدامها في ( برنامج لاعادة اعمار ما دمرته الحرب )، خلال الثمان سنوات المنصرمة.

4-- استمرار وتوسيع النشاط الاغاثي و الانساني لكل من ( مركز الملك سلمان )، و ( الهلال الاحمر الاماراتي )، و ( المنظمات الدولية ) الاخرى لاغاثة نسبة اكبر من فقراء اليمن وجائعيه للخمس سنوات القادمة -- على الاقل --.

5-- ضرورة وضع خارطة طريق مزممة لضم اليمن الى مجلس التعاون الخليجي بصورة تدريجية.

تتناسب مع ما يتحقق من تقدم في ( مشروع التحديث والتطوير ) المشار الى بعض مكوناته اعلاه.

رابعا : ضبط السياسات النقدية، للبنك المركزي عدن. وذلك باتخاذ الاجراءات التالية :-

من خلال رفعه ليتساوى مع سعر ( Book Rate 1-- تصحيح اختلال ( سعر الصرف الدفترى ) )، السوق. ( وقد تم تنفيذ هذا الاجراء مؤخرا ).

2-- ايقاف ( السحب على المكشوف ) من قبل ( الحكومه الشرعية )، الى ان تنخفض نسبة ( سحبيات

الحكومه على المكشوف )، الى اقل من 35% من متوسط الايرادات العامه للثلاث سنوات الاخيرة.

3-- توسيع سياسة التدخل المباشر في سوق النقد من خلال بيع وشراء العملات الاجنبية، وفقا لسعر السوق باستخدام المزايدات العلنية. لتشمل كافة السلع والخدمات.

4-- تطبيق الشفافية الكامله في نشاط البنك المركزي عدن, والبنوك التجارية والاسلاميه، والصرافين.

5-- انشاء غرفة مقاصه رقمية لضبط التحويلات المالية بين الصرافين تحت اشراف البنك المركزي اليمني. والزام كافة الصرافين بالتعامل عبرها فقط. وتشديد العقوبات على اي تعامل خارجها.

6-- تطبيق ( نظام الامتثال ) و ( نظام التامين )، ونسبة ( الاحتياطي الالزامي )، و نسب ( مركز العملات الاجنبية ) وغيرها من الاجراءات على الصرافين.

7-- توسيع الشمول المالي في اليمن، من خلال الربط الرقمي بين الصرافين وشركات الصرافه والبنوك التجارية والاسلاميه، تحت اشراف البنك المركزي اليمني.

8-- تحريك سعر الفائدة بما يحقق الاستقرار النقدي، وفقا لاقتصاد السوق.

9-- تحريك الاحتياطي الالزامي، بما يتوافق مع الحاله الاقتصادية وحجم السيولة في السوق.

10-- تطبيق النظم واللوائح المنظمه للعلاقة بين البنك المركزي و ( الحكومة الشرعية ) بما لا يعطي للحكومة مجال للتهرب من تنفيذ التزاماتها الدولية، في اصلاح الاختلالات السعرية. وتصحيح وضع الخدمة العامه، ومكافحة الفساد.

رابعا: معالجة مشكلة الدين المحلي العام، وتقييد نسبة العجز في الميزانية الحكومية، واستخدام المصادر غير التضخمييه لتمويله. وذلك من خلال:--

1-- دفع المستحقات المجمدة من الدين المحلي العام، للموظفين وفقا لكشوفات عام 2014م. بشكل تدريجي، وفقا لقاعدة ( شهر + شهر )، بما لا يتسبب في موجة تضخم عالية. باستخدام ( القرض الميسر )، المقدم للحكومه الشرعية. المشار اليه اعلاه.

2-- دفع المستحقات المجمدة من الدين المحلي العام للبنوك وشركات التامين والضمان الاجتماعي والمؤسسات الاخرى. وذلك بشكل تدريجي مدروس، بما لا يتسبب في موجة تضخم عالية. باستخدام ( القرض الميسر )، المقدم ( للحكومة الشرعية ) المشار اليه اعلاه.

3-- الزام الحكومة بان لا يتجاوز ( العجز الصافي ) في ميزانيتها العامه, لعام 2024م وما بعده, ( 3% من الناتج المحلي الاجمالي ).

4-- تغطية ( العجز الصافي ) للميزانية العامه باستخدام الوسائل غير التضخمية. وذلك من خلال :--  
-- اصدار اذون الخزانة.

-- اصدار السندات الحكومية.

-- اصدار شهادات الايداع.

-- اصدار وكالات الدفع ( الصكوك الاسلاميه ).

-- بيع العملات الاجنبية، بالمزاد العلني.

-- وغيرها من وسائل الدفع غير التضخمية الاخرى.

خامسا: الاجراءات المالية اللازمه لزيادة الايرادات العامه، وتتمثل اهمها في ما يلي:--

1-- رفع ( العبء الضريبي ), الى ( 14% من الناتج المحلي الاجمالي ), كمرحلة اولى. بهدف ان يصل لاحقا الى 20% كهدف نهائي.

2-- اصلاح ( اختلال السعر الجمركي للدولار ), ليتساوى مع سعر السوق.

3-- تطبيق ( ضريبة المبيعات ) على جميع السلع.

4-- تطبيق ( ضريبه الدخل ) على كافة انواع الدخل.

5- قوننة ( الركاز ) وتطبيقه على الممتلكات العقارية الخاص والعامه، بما يشمل ( الاراضي العقارية ) الخاصه، وما شابهها.

6-- تحويل راسمال مؤسسات القطاع العام الى اسهم. وتوزيعها وفقا لقاعدة ( الخمس ). اي ( 20%

للموظفين والمتقاعدين في نفس المؤسسة. 20% للمحافظة. 20% للإطار الاداري الاعلى. 40% للحكومة الاتحادية. توزع مناصفه بين الشمال والجنوب ).

7-- تطبيق النظم واللوائح والاتفاقيات الدولية والمحلية، المتعلقة ب :--

-- ايرادات املاك الدوله من النفط

-- ايرادات املاك الدوله من الغاز.

-- ايرادات ممتلكات الدوله من الاراضي والعقارات.

-- إيرادات املاك الدولة الاخرى.

8-- معالجة الاختلالات السعرية للخدمات الاقتصادية الحكومية. وتصحيح رسوم منحها، واشراك

القطاع الخاص والمواطنين في انتاجها وتوزيعها.

9-- تصحيح رسوم الخدمات الادارية، والخدمات الاخرى المقدمه من قبل الدولة.

سادسا: من اجل تطبيق النظم واللوائح الخاصه باليرادات المالية، ومكافحة الفساد، يجب تفعيل انظمة

الرقابه ( السابقة، والموازية، واللاحقة )، واهمها :--

-- نظام الرقابه الداخلي في المؤسسات والمرافق الحكومية.

-- نظام المراجعة الالزامية لحسابات القطاع الخاص.

-- تفعيل نشاط الجهاز المركزي للرقابه والمحاسبات

-- تفعيل نشاط الهيئة العامه لمكافحة الفساد.

-- تفعيل نشاط الهيئة العليا للرقابه على المناقصات والمزايدات.

لكي تتحقق الجدوى من تفعيل انظمة الرقابه، لا بد من تفعيل اجهزة الضبط القضائي واجهزة الامن

العام.

سابعا: من اجل ضمان استقرار اسعار صرف العملة المحلية، واستقرار اسعار السلع والخدمات، فان

زيادت اليرادات العامه، وضبط السياسات النقدية، وضبط عجز الميزانية العامه، وتغطيته من مصادر

غير تضخمي، وتفعيل اجهزة الرقابه، واجهزة الضبط القضائي، واجهزة الامن العام، ( لن تجدي ) اذا

لم يتم اتخاذ الاجراءات الادارية والمالية اللازمه لترشيد الانفاق العام، وذلك ب :--

1-- ترشيد الانفاق على الرواتب والاجور وما في حكمها. من خلال تطبيق النظم واللوائح الخاصة بها.

2-- ايقاف دفع ( الاعاشة ) بالدولار. وايقاف الابتعاث الى الخارج لمدة خمس سنوات، وتقليص عدد

الملحقيات، والسفارات.

3-- ايقاف التعامل الحكومي ( بنظام التوظيف) والانتقال الى ( نظام التعاقد). بما يحقق الضمان

الاجتماعي والصحي وعدم الاجحاف باي من الطرفين.



4-- ترشيد انفاق المرافق الحكومية على المستلزمات السلعية والخدمية من خلال. استخدام مرافق الدولة للطاقة الشمسية، وترشيد استهلاك المياه، وتقليص نفقات الاتصالات، والنقل والانتقال، وغيرها.  
3-- ترشيد النفقات المخصصة والتحويلية. من خلال تقليص الدعم لمؤسسات القطاع العام.  
4-- الانتقال من نظام ( الدعم بالاسعار ) الى نظام ( الدعم بالدخل ). وزيادة دعم الاسر الفقيرة بشكل مباشر.

5-- ترشيد النفقات الراسمالية والاستثمارية من خلال تطبيق الشفافية، في نظام المناقصات والمزايدات، وتطبيق الانظمة والقوانين واللوائح.  
وهكذا يتضح بان زيادة الموارد المالية العامة تتطلب تفعيل كامل ( آليات الدولة ). مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار متطلبات ( الانتقال ) من النظام الاداري والمالي والنقدي المركزي الى النظام الاداري والمالي والنقدي اللامركزي. وهو الامر الذي يلح بضرورة وجود ( مشروع للتحديث والتطوير الاداري والمالي والنقدي ) لليمن. يطبق باشراف دولي بعيدا عن التجارب ( محلية الصنع ) الفاشله والمتخلفه.

د. محمد حسين سعيد حبوب

استاذ المالية والتداول النقدي المساعد بكلية الاقتصاد/ جامعة عدن

ورئيس مجلس ادارة البنك الاهلي اليمني